وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مقياس البلاغة العربية

السداسي الثاني

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص أدب قديم ونقده

جمعها وألف بينها: الدكتور عبدالقادر زين

السنة الجامعية:

1440 - 1441 هـ / 2019 - 2020 م

المحاضرة رقم : 01 / علم المعاني

تعريفه و مباحثه

يُعنَى علم المعاني بدراسة تركيب الجملة ، ويختلف عن علم النحو في أن هذا الأخير ينظر في الكلام ومدى صحته أو مدى مطابقته لقواعد اللغة ، أما علم المعاني فيسعى إلى ربط الصحة النحوية بالصحة الدلالية ، ويبحث التوافق الموجود بين الكلام وبين المقام ومدى مطابقته لمقتضى الحال والنظر في القرائن الدالة على ذلك ، ومن ثمّ عرفه البلاغيون بقولهم هو« أصول وقواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال بحيث يكون وفق الغرض الذي سيق له.»[1] ، وهو بالتالي الطريق التي يجب أن يسلكها الأديب للوصول إلى هذه الغاية وهنا يتوجب على الأديب أن يخاطب كل مقام بما يفهم ، وإلا ضاعت الغاية وذهبت الفائدة ، والتي من أهمها الكشف عن إعجاز القرآن الكريم والوقوف على أسرار تراكيبه والوقوف على أسرار البلاغة والفصاحة في منثور كلامِ العرب ومنظومِه ليحتذى حذوه وينسُجَ على منواله .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العلم لم يكن في بداية أمر البلاغة مميزا عن بقية علومها ، بل كانت مباحثها وحدة شاملة بلا تحديد أو تمييز، وكتب المتقدمين من علماء العربية خير شاهد على ذلك ، ففيها تتجاور مسائل علوم البلاغة ويختلط بعضها ببعض من غير فصل بينها ، وشيئا فشيئا أخذ المشتغلون بالبلاغة العربية ينحون بها منحى التخصص والاستقلال كما أخذت مسائل كل فن بلاغيّ تتبلور وتتلاحق واحدة بعد الأخرى ، وظل الأمر كذلك حتى جاء سراج الدين السّكاكي المتوفى (626هـ) فأصّل منهاجه في البلاغة على أسس منطقية حولت البلاغة من فن إلى علم له قواعده ونظرياته التي إن نجحت في تكوين طبقات من البلاغيين فقد فشلت في تكوين البلغاء ، ودخلت البلاغة في طور الجمود بعد أن كان علماء البلاغة يشيرون إلى مواطن الحسن والجمال من الكلام في محاولات للكشف عن العناصر الجمالية في البيان العربي ، ولتربية ملكة الذوق ، وتمكين كل ذي موهبة أدبية من أن يقرأ ويفهم ، ويستحسن ويستقبح ، ويوازن ويفاضل، أو بعبارة أخرى من أن ينقد العمل الأدبي ويحكم عليه ، وفي هذا المنهاج لم تكن محاولة الاهتداء إلى العناصر الجمالية في

1 – الهاشمي ، أحمد – جواهر البلاغة – شركة القدس ، القاهرة – دط / 2009 – ص : 34

البيان العربي غاية في حد ذاتها بمقدار ما كانت وسيلة لشحذ الملكات ، وتنمية الذوق ، وإرهاف الحس ، وتكوين البلغاء والنقاد.

ويقسم البلاغيون علم المعاني الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال إلى ثمانية أبواب هي : الإسناد الخبري ، والمسند ، والمسند إليه ، ومتعلقات الفعل ، والإنشاء ، والقصر ، والفصل والوصل ، والايجاز والإطناب والمساواة.

I. الكلام بين الخبر والإنشاء

للمتكلّم أسلوبان في التعبير عن أغراضه هما : الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي ، لأن الملقي يسوق إلى السامع جملة تحتمل أحد أمرين :

أ – إما أن تكون حاملة خبرا معيّنا، وذلك بأن يأتي المتكلّم بمعلومة يفيد المخاطَب ، كقولنا: (الطلبة في فترة امتحانات هذا الأسبوع) ففي هذه الحال يكون محتوى الكلام واقعا قبل حدوث الفعل الكلامي ، أي أن مضمون الخبر أسبق زمنيا من عناصر الجملة المتلفّظ بها مع احتماله الصدق أوالكذب.

ب – و إما أن تكون هذه الجملة حاملة إنشاء طلب معيّن ولا تتضمن أخبارا تطابق الواقع أو تخالفه ، كقوله تعالى : ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم﴾[الحج/01] فلا يصح في هذه الحالة أن نقول أن ملقي الخبر صادق أو كاذب.

المحاضرة رقم :02 / الخبر والإنشاء

1– الخبر : وتعريفا : « هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته.» [1]، فإن كان الكلام مطابقا للواقع كان قائله صادقا ، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبا.

ويقول البلاغيون إن احتمال الخبر للصدق والكذب إنما يكون بالنظر إلى مفهوم الكلام الخبريّ ذاته ، دون النظر إلى الخبر أو الواقع ؛ إذ لو نظرنا عند الحكم على الخبر بالصدق أوالكذب إلى الخبر أو الواقع ، لوجدنا أن من الأخبار ما هو مقطوع بصدقه لا يحتمل كذبا ، وما هو مقطوع بكذبه لا يحتمل صدقا.

1 – فيود، بسيوني– **علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية** – مؤسسة المختار، القاهرة – ط : 4– 2015– ص : 42

فمن الأخبار المقطوع بصحتها ولا تحتمل الكذب البتة أخبار الله تعالى ، أي كل ما يخبرنا الله به ، وأخبار رسله ، والبديهات المألوفة من مثل : السماء فوقنا والأرض تحتنا ، وماء البحر ملح وماء النهر عذب.

ومن الأخبار المقطوع بكذبها ولا تحتمل الصدق الأخبار المناقضة للبديهيات نحو : الجزء أكبر من الكل ، والأسبوع خمسة أيام ، وكذلك الأخبار التي تتضمن حقائق معكوسة نحو: الأمانة رذيلة والخيانة فضيلة ، ولكن هذه الأخبار المقطوع بصحتها أو المقطوع بكذبها إذا نظرنا إليها ذاتها دون النظر إلى قائلها أو إلى الواقع كانت محتملة للصدق والكذب ، شأنها في ذلك شأن سائر الأخبار.

وتعريف الخبر بهذا الشكل أثار جدلا بين العلماء لأن أخبار الله –عز وجل– الواردة في كتابه والأخبار الواردة عن الرسول –عليه الصلاة والسلام– كيف يقال أنها تحمل الصدق أو الكذب ، أو أن الميزان هذا يطبق عليها حتى تحتمل الصدق والكذب؟ وحتى بإضافتهم إلى نهاية التعريف كلمة « بذاته» فإنه من سوء الأدب مع كلام الله المنسوب إليه أن نقطع صلته بقائله – جل وعلا – الذي نال شرفه من شرف المتكلم به ، ومن ثم فكر بعض البلغاء في إيجاد تعريف يناسب كلام الله –عز وجل– وكلام المصطفى – عليه الصلاة والسلام– بحيث إنه يلتئم معه ويتقبله من غير احتراس ومن غير استثناء ، لأن كل قاعدة لا تنطبق على كلام الله –عز وجل– متأدبة معه ليست بقاعدة.

لذا ذهب ناصر بن عبدالرحمن الخنين في كتابه " **النظم القرآني في آيات الجهاد**" إلى أن الخبر حقيقة مبناه على الإفادة ، وعرفه بأنه : « ما تركب من جملة أو أكثر وأفاد فائدة مباشرة أو ضمنية والفائدة المباشرة هي التي يسميها البلاغيون فائدة الخبر، والفائدة الضمنية هي التي يسميها البلاغيون أيضًا لازم الفائدة »[1] ، والفرق بينهما: أن فائدة الخبر تساق إلى من ليس في ذهنه علم بالخبر، يعني خالي الذهن.

فصاحب هذا التعريف يرى أنه عندما نعَّرف الشيء نلمح إلى وظيفته وقصده وغرضه الرئيسي الأصلي ، فالغرض الأساسي من الخبر هو الإفادة ، أما الصدق والكذب عارضان من عوارض الخبر، فلا يُعرّف الشيء بعارضه ، فعندما نعرف الإنسان مثلاً هل نقول : إنه الذي يعتريه المرض والصحة ؟ هذا تعريف أخرق ، نقول عن الإنسان : إنه مخلوق خلقه الله –عز وجل– في أحسن تقويم لعبادته ، نأتي بالوظيفة بالغرض الرئيس للشيء ، ومنه

1 - الخنين، ناصر بن عبدالرحمن– النظم القرآني في آيات الجهاد– مكتبة التوبة، الرياض– ط:1/1996 – ص : 253

فتعريف النحاة أقرب صدقًا وألمس واقعًا لمسألة الخبر –وإن كان الخبر عند النحاة يختلف عنه عند البلاغيين– لأن الخبر عند النحاة هو الجزء المتم الفائدة بعد المبتدأ.

ومفهوم الخبر عند البلغاء أوسع نطاقًا ، أما عند النحاة فإنه أضيق ، ويختص فقط بالمبتدأ والخبر وما في حكم ذلك.

أ– **أضربُ الخبر**: حق الكلامِ أن يكونَ بقدرِ الحاجةِ ، لا زائداً عنها، لِئلا يكونَ عبثاً، ولا ناقصاً عنها، لئلا يُخِل بالغرضِ ، وهو: الإفصاحُ والبيانُ ، لهذا تختلفُ صورُ الخبرِ في أساليب اللغةِ باختلافِ أحوالِ المخاطَبِ الذي يعتريهِ ثلاثةُ أحوالٍ :

أ.1- أنْ يكونَ المخاطبُ خاليَ الذهنِ من الخبرِ ، غيرَ مترددٍ فيه، ولا منكرٍ له وفي هذه الحالِ لا يؤكدُ له الكلامُ ، لعدم الحاجةِ إلى التوكيد نحو قوله تعالى : ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدنيا﴾[الكهف / 46] ويسمى هذا الضربُ من الخبرِ ابتدائيا.

أ.2- أنْ يكونَ المخاطبُ متردداً في الخبر، طالباً الوصولَ لمعرفتهِ ، والوقوفَ على حقيقته، فيستحسنُ تأكيدُ الكلامِ الملقَى إليه تقوية للحُكم ، ليتمكنَ من نفسهِ ، ويطرحَ الخلافَ وراء ظهره نحو : إن الأميرَ منتصرٌ، ويسمى هذا الضربُ من الخبرِ طلبياً (ويؤ تَى بالخبرِ من هذا الضربِ حين يكونُ المخاطبُ شاكا في مدلولِ الخبرِ ، طالباً التثبتَ من صدقهِ.)

أ.3- أنْ يكونَ المخاطبُ منكراً للخبرِ الذي يرادُ إلقاؤه إليه ، معتقداً خلافه ، فيجبُ تأكيدُ الكلامِ له بمؤكدٍ أو مؤكدينِ أو أكثرَ، على حسبِ حالهِ من الإنكارِ ، قوة وضعفاً، نحو: إن أخاك قادمٌ ، أو إنه لقادمٌ ، أو والله إنه لقادمٌ ، أولعمري إن الحقَ يعلو ولا يُعلَى عليه ، وقوله تعالى : ﴿قل إِن هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى﴾[البقرة /120] وكقوله تعالى عن النبي يعقوب عليه السلام :﴿وَإِنهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلمْنَاه﴾[يوسف/ 68] وقوله تعالى:﴿فلا أُقسمُ بمواقع النّجوم وإنّه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم ﴾ [الواقعة/75–76] وكقول أبي العلاء المعري :

وإنّي وإن كنت الأخير زمانه * لآتٍ بما لم تستطعه الأوائل**

وقول عنترة العبسي :

ولقد أبيت على الطّوى وأظلّه ***حتى أنال به كريم المأكل

ويسمى هذا الضربُ من الخبر إنكارياً ويؤتَى بالخبرِ من هذا الضربِ حين يكونُ المخاطبُ مُنكرًا.

ملاحظتان:

– يكونُ التأكيد في الإثبات ، وفي النفي أيضاً، نحو: ما المقتصدُ بمفتقرٍ ، ونحو: والله ما المستشير بنادمٍ.

– لتوكيدِ الخبر أدوات كثيرة أشهرها: إنَّ ، وأنَّ ، ولام الابتداءِ ، وأحرفَ التنبيه ، والقسمِ ، ونونا التوكيد ، والحروف الزائدة (كتفعل واستفعل) والتكرار، وقدْ ، وأمّا الشرطية ، وإنما واسمية الجملة ، وضمير الفصل ، وتقديم الفاعل المعنوي.

ب – أغراض الخبرِ:

الأَصْلُ في الخَبر أن يُلقَى لأحد غَرَضيْن:

ب.1 – إِفَادَةُ المخاطَبِ الحُكْمَ الذي تَضَمنَتْهُ الجملة ، وَيسمى ذلك الحكمُ فائدة الخَبر، والقصد منه إفادة المتلقي الحكم الذي تضمنه الكلام ، أي إعلامه بمعلومات أو حقائق لم يكن هذا المتلقي على علم من قبل أن يُلقى إليه الخبر، كأن يقال له« نجحت في الامتحان» أو« لقد ولد لأخيك مولود الليلة» أو« عمري عشرون سنة»، ويدخل في هذا الباب أيضا كل الحقائق العلمية والتاريخية التي تُقدّم لطلاب العلم، و كذا الأخبار السياسية وغير السياسية التي تعرضها –أو قد تفرضها –وسائل الإعلام المسموعة أو المقروءة.

ب.2 – إفادة المخاطبِ أن المتكلم عالمٌ بالحكْمِ ، ويُسَمى ذلك لازمَ الفائدة ، والغرض منه الأصلي هو أن يُعلم المتكلم مخاطَبه بأنه عارف بالحكم أي بمضمون الكلام.

قَدْ يلُقَى الخبر لأغراض أخرى تفُهم من السيَاق منها: الاسترحام ، وإظهار التحسر ، وإظهار الضعف ، والفخر ، والحث على السعي والجد.

ج– خروج الخبر عن مقتضى الظاهر :

لا يكون إيراد الكلام أو الخبر دائما جاريا على مقتضى الظاهر، فقد تجدّ اعتبارات تدعو المتكلم إلى أن يورد الكلام أو الخبر على صورة تخالف الظاهر، أو على صورة تخرج به عن مقتضى الظاهر منها :

ج.1– أن ينزّل خالي الذهن منزلة المتردد الشاكّ إذا تقدم في الكلام ما يشير إلى حكم الخبر ومضمونه ، كقوله تعالى: ﴿وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[يوسف/53] ، وكقول أبي الطيب المتنبي:

ترفق أيها المولى عليهم * فإن الرفق بالجاني عتاب**

ج.2- أن يجعل غير المنكر كالمنكر لظهور أمارات الإنكار عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾[المؤمنون/15] ، وكقول حجل بن نضلة القيسيّ:

جاء شقيق عارضا رمحه * إن بني عمك فيهم رماح**

ج.3- أن يجعل المنكر كغير المنكر، إن كان لديه شواهد وأدلّة لو تأملها لعدل عن إنكاره ، كأن تقول لمن يجحد فضل العلم : «العلم نافع» ، ولمن ينكر ضرر الجهل : «الجهل ضار» ولمن ينكر ما يسبّبه الفراغ من مفاسد : «الفراغ مفسدة»، وهكذا ...

المحاضرة رقم :03 / الخبر والإنشاء (تابع)

2- الإنشـــــاء : هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه.

وينقسم إلى طلبي (و)غير طلبي.

أ - **الإنشاء الطلبي** : هو الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب حسب اعتقاد المتكلم أو الذي يطلب به الحصول على شيء ما ، وله خمس صيغ أو أنواع : الأمر – والنهي – والاستفهام – والتمني – والنداء وكل واحد منها لا يحتمل صدقا ولا كذبا.

أ.1- **الأمر** وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، ويقصد بالاستعلاء أن ينظر الآمر لنفسه على أنه أعلى منزلة ممن يخاطبه أو يوجه الأمر إليه ، سواء أكان أعلى منزلة منه في الواقع أم لا ، وللأمر أربع صيغ هي :

- فعل الأمر: نحو قوله تعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِها﴾[التوبة/103]، وقول سوادة اليربوعي:

ذريني فإن البخل لا يخلد الفتى * ولا يهلك المعروف من هو فاعله**

- المضارع المقرون بلام الأمر: نحو قوله تعالى:﴿لينفق ذو سَعة من سَعته﴾ [الطلاق/7]

وقول أبي تمام راثيا محمد بن حميد الطوسي :

كذا فليجلّ الخطب وليفدح الأمر* فليس لعين لم يفض ماؤها عذر**

- اسم فعل الأمر: نحو حيَّ على الفلاح
- المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: سعيا في الخير.

خروج الأمر عن معناه الأصلي:

ولكن قد يخرج لأمر عن معناه الأصلي إلى معان أخر تفهم من السياق وقرائن الأحوال، ومن هذه المعاني:

❖ الدعاء : وهو الطلب على سبيل الاستغاثة والعون والتضرع والعفو والرحمة وما أشبه ذلك ويكون بكل صيغة للأمر يخاطب بها الأدنى من هو أعلى منه منزلة وشأنا، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنا إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِياً يُنادِي لِلْإِيمانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنا فَاغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئاتِنا وَتَوَفَّنا مَعَ الْأَبْرارِ ﴾[آل عمران/ 193]

❖ الالتماس : وهو طلب الفعل الصادر عن الأنداد والنظراء المتساوين قدرا ومنزلة ، نحو قول الشاعر محمود سامي البارودي:

يا نديمي من «سرنديب» كفّا ... عن ملامي وخلياني لما بي

❖ التمني : وهو طلب الأمر المحبوب الذي لا يرجى وقوعه إما لكونه مستحيلا ، وإما لكونه ممكنا غير مطموع في نيله، نحو قول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل * بصبح، وما الإصباح منك بأمثل**

❖ التهديد : ويكون باستعمال صيغة الأمر من جانب المتكلم في مقام عدم الرضا منه بقيام المخاطب بفعل ما أمر به تخويفا وتحذيرا له ، نحو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ إِنَّهُ بِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[فصلت/ 40] ، فالأمر هنا موجه لمن يلحدون في آيات الله

وكقول أبي تمام:

إذا لم تخش عاقبة الليالي * ولم تستحي فاصنع ما تشاء**

❖ التعجيز: وهو مطالبة المخاطب بعمل لا يقوى عليه، إظهارا لعجزه وضعفه وعدم قدرته وذلك من قبيل التحدي ، كقول الشاعر :

أروني بخيلا طال عمرا ببخله ***وهاتوا كريما مات من كثرة البذل

❖ التسوية : وتكون في مقام يتوهم فيه أن أحد الشيئين أرجح من الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿فاصبروا أَوْ لا تَصْبِرُوا ﴾[الطور/ 16]، فليس المراد في الآية الأمر بالصبر، وإنما المراد هو التسوية بين الأمرين.

أ.2- **النهي** : النهي، وهو طلب الكف عن الفعل أو الامتناع عنه على وجه الاستعلاء والإلزام ، وللنهي صيغة واحدة وهي المضارع المقرون ب «لا» الناهية الجازمة نحو قوله تعالى: ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾[الأعراف/ 56]

خروج النهي عن معناه الحقيقي:

قد تخرج أساليب النهي عن معناها الحقيقي للدلالة على معان أخرى تستفاد من السياق وقرائن الأحوال، كما كان الشأن بالنسبة إلى الأمر، ومن هذه المعاني :

❖ الدعاء : وذلك عند ما يكون صادرا من الأدنى إلى الأعلى منزلة وشأنا، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا إِنْ نَسِينا أَوْ أَخْطَأْنا رَبَّنا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنا إِصْراً﴾[البقرة/ 286]

❖ الالتماس: وذلك عند ما يكون النهي صادرا من شخص إلى آخر يساويه قدرا ومنزلة ، نحو قوله تعالى : على لسان هارون يخاطب أخاه موسى : ﴿يَا بْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي﴾[طه/ 94]

❖ التمني : عند ما يكون النهي موجّها إلى ما لا يعقل نحو قول الشاعر :

يا ليل طل يا نوم زل * يا صبح قف لا تطلُعِ**

❖ التهديد : وذلك عند ما يقصد المتكلم أن يخوّف من هو دونه قدرا ومنزلة عاقبة القيام بفعل لا يرضى عنه المتكلم ؛ كأن تقول لخادمك : لا تطع أمري !

أ.3- **الاستفهام** : وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل بأداة من أدوات الاستفهام الكثيرة والتي منها: الهمزة ، وهل ، أما الهمزة فيطلب بها أحد أمرين :

❖ التصوّر: وهو إدراك المفرد ، أي تعيينه ، وفي هذه الحال تأتي الهمزة متلوّة بالمسؤول عنه ، ويذكر له في الغالب معادل بعد «أم» أو يقدر، كقولنا أعلي مسافر أم خالد، فيجاب: علي مثلا.

❖ التصديق : وهو إدراك النسبة أي تعيينها ، وفي هذه الحال يمتنع ذكر المعادل ، كقولنا : أسافر علي نستفهم عن حصول السفر من عدمه لذا يجاب بنعم أو لا.

وأما هل فيطلب بها التصديق ليس غير، أي إدراك النسبة ، ويمتنع معها ذكر المعادل نحو : هل جاء صديقك؟ والجواب نعم أو لا.

خروج الاستفهام عن معناه الأصلي:

ولكن قد يخرج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى معان أخر تفهم من السياق وقرائن الأحوال، ومن هذه المعاني:

❖ التسوية : وتأتي الهمزة للتسوية المصرح بها نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة/ 6] ، فهم يعلمون مسبقا أنهم أنذروا ومع ذلك أصروا على كفرهم وعنادهم ، ولهذا يجيء الاستفهام هنا للدلالة على أن إنذار الرسول وعدمه بالنسبة لهم سواء. وبذلك أدى الاستفهام معنى مجازيا بلاغيا هو التسوية غير معناه الحقيقي.

❖ النفي: وذلك عند ما تجيء لفظة الاستفهام للنفي لا لطلب العلم بشيء كان مجهولا. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ﴾[الرحمن/60]؟ أي ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان.

❖ الإنكار : وقد يخرج الاستفهام عن معناه الأصلي للدلالة على أن المستفهم عنه أمر منكر عرفا أو شرعا ، كقوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾[الأنعام/40]؟ وقوله جل وعز:﴿أليس الله بكاف عبده﴾ [الزمر/36]؟ وقول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي * ومسنونة زرق كأنياب أغوال**

❖ الأمر : وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي للدلالة على معنى الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[الأنبياء/108]؟ أي أسلموا ، وقوله تعالى:﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[المائدة/ 91]؟ أي انتهوا

❖ التشويق : وفيه لا يطلب السائل العلم بشيء لم يكن معلوما له من قبل، وإنما يريد أن يوجه المخاطب ويشوقه إلى أمر من الأمور، نحو قوله تعالى : ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ؟ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ، ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[الصف/10-11].

❖ التعظيم : ذلك بالخروج بالاستفهام عن معناه الأصلي واستخدامه في الدلالة على ما يتحلّى به المسؤول عنه من صفات حميدة ، كقوله تعالى : ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾[البقرة/255]

❖ التحقير : عند ما يخرج الاستفهام عن معناه الأصلي للدلالة على ضآلة المسؤول عنه وصغر شأنه مع معرفة المتكلم أو السائل به ، نحو : أهذا الذي مدحته كثيرا؟

أ.4- **التمني** : هوطلب أمر محبوب لا يرجى حصوله لكونه مستحيلا أو بعيد الوقوع كقول أبي العتاهية :

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبرَه بما فعل المشيب**

وإذا كان الأمر متوقع الحصول فإن ترقبه يسمى ترجيا ويعبرعنه بـ (عسى) و (لعل) نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْراً﴾[الطلاق/ 1]

وللتمني أربع أدوات واحدة أصلية وهي (ليت) وثلاث غير أصلية وهي (هل) نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا﴾[الأعراف/ 53] ، و(لو) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الشعراء/102]، و(لعل) نحو قول الشاعر قيس بن الملوح :

أسرب القطا هل من يعير جناحه* لعلي إلى من قد هويت أطير**

ولاستعمال هذه الأدوات في التمني ينصب المضارع الواقع في جوابها.

أ.5- **النداء** :وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة ينوب كل حرف منها مناب الفعل «أدعو».

وأحرف النداء ثمان : «الهمزة» ، «أي» ، «يا» ، «أيا»، «هيا» ، «آ» ، «آي» ، «وا».

فالهمزة وأي لنداء القريب ، والأدوات الستّ الأخرى لنداء البعيد.

وقد ينزّل البعيد منزلة القريب ، وعندئذ ينادى بالهمزة وأي ، إشارة إلى قربه من قلب المتكلم وشدة استحضاره في ذهنه ، فصار كالحاضر معه كقول الشاعر ابن حيّوس:

أسكان نعمان الأراك تيقنوا * بأنكم في رَبع قلبي سكان**

وقد ينزّل القريب منزلة البعيد فينادى بغير الهمزة وأي ، إشارة إلى علو مرتبة المنادى ، أو انحطاط منزلته ، أو غفلته وشرود ذهنه ، كقول الفرزدق هاجيا لجرير مستصغرا له :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم * إذا جمعتنا يا جرير المجامع**

خروج النداء عن معناه الأصلي:

وقد يخرج النداء عن معناه الأصلي من نداء القريب أو البعيد إلى معان أخرى تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال ، كالإغراء والتحسر والزجر.

❖ الإغراء : قد يخرج النداء عن معناه الأصلي إلى الإغراء كقول أبي الطيب المتنبي مخاطبا سيف الدولة :

يا أعدل الناس إلا في معاملتي* فيك الخصام وأنت الخصم والحكم**

أعيذها نظرات منك صادقة * أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم**

❖ التحسر : قد يخرج النداء عن معناه الأصلي إلى التحسر كقول ابن الرومي:

يا شبابي! وأين مني شبابي؟* آذنتني حباله بانقضاب**

لهف نفسي على نعيمي ولهوي * تحت أفنانه اللدان الرطاب**

❖ الزجر : قد يخرج النداء عن معناه الأصلي إلى الزجر كقول شاعر معاصر:

إلام يا قلب تستبقي مودتهم * وقد أذاقوك ألوانا من الوصب؟**

تظل تسعى مدى الأيام تطلبهم* والعمر يذهب بين السعي والطلب**

ب – الإنشاء غير الطلبي : هو ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ، إنما هو تعبير عن معنى نفسي وله أساليب وصيغ كثيرة منها:

– صيغ المدح والذم من مثل : نعم وبئس، وحبذا ولا حبذا.

– القسم : ويكون بأحرف ثلاثة تجر ما بعدها وهي «الباء»، و«الواو» و«التاء» ، كما يكون بالفعل «أقسم» أو ما في معناه من مثل «أحلف»

– الرجاء : ويكون بحرف واحد هو» لعلّ«، وبثلاثة أفعال هي: عسى، وحرى، واخلولق.

– صيغ العقود : من نحو قولك: بعت، واشتريت، ووهبت، وقولك لمن أوجب لك الزواج « قبلت هذا الزواج.»

المحاضرة رقم: 04 / الاسناد

II. المسند والمسند إليه

والوصول إلى مزيد من المعرفة بالمعاني الزائدة يستدعي النظر في الجملة من حيث أجزاؤها وأحوال هذه الأجزاء وقيودها، واقترانها بغيرها ، والجملة سواء كانت خبرية أو إنشائية لها ركنان هما: المسند والمسند إليه ؛ فالمسند يسمى المحكوم به أو المخبر به ، وقد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه من نحو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ، أما المسند إليه فيسمى المحكوم عليه أو المخبر عنه والنسبة التي بين المسند والمسند إليه تسمى الإسناد ، ولكل منهما مواضع :

1 – مواضع المسند

أ – الفعل نحو: «يأبى» من قولك: يأبى العربي الضيم.

ب – اسم الفعل نحو: شتان بمعنى : افترق، وأوه بمعنى: أتوجع، وبله بمعنى: دع أو اترك.

ج – خبر المبتدأ نحو: «عمل» من قولك : الحياة عمل.

د – المبتدأ المكتفي بمرفوعه نحو: «قائم» من قولك: أقائم أنت بواجبك؟

هـ – ما أصله خبر المبتدأ: ويشمل خبر كان وأخواتها نحو: «معتدلا» من قولك: صار الجو معتدلا، وخبر إن وأخواتها نحو: «فضيلة» من قولك: إن الصدق فضيلة، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو: «نادرا» من قولك: وجدت الوفاء نادرا، والمفعول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل نحو: «محققا» من قولك: أعلمت المجتهد النجاح محققا.

و – المصدر النائب عن فعل الأمر نحو:«إحسانا» من قوله تعالى: ﴿وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً﴾ [الأعراف/ 53]

2 – مواضع المسندإليه

أ – فاعل الفعل التام وشبهه نحو: انتصر المدافعون عن أوطانهم. «فالمدافعون» وهو الفاعل هنا قد أسند إليه الانتصار، ولهذا فهو المسند إليه. والشبيه بالفعل مشتقاته، كاسم الفاعل والصفة المشبهة من نحو: أنت الحسن خلقه، «فخلقه» وهو فاعل الصفة المشبهة قد أسند إليه الحسن، ولذلك فهو المسند إليه.

ب – نائب الفاعل، نحو: يكرم الضيف، «فالضيف» وهو نائب الفاعل قد أسند إليه الكرم، فهو المسند إليه.

ج – المبتدأ الذي له خبر نحو: «الحياة» من قولك: الحياة كفاح.

د – ومرفوع المبتدأ المكتفي به نحو: «فضلك» من قولك: ما مجحود فضلك.

هـ – ما أصله مبتدأ: ويشمل اسم كان وأخواتها نحو: «العامل» من قولك:

ظل العامل مشتغلا، واسم إن وأخواتها نحو: «الحق» من قولك: لعل الحق يظهر، والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين نحو:

«الصديق» من قولك: حسبت الصديق مسافرا، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل نحو: «الإهمال» من قولك: أنبأت المقصر الإهمال ضارا.

فالمسند والمسند إليه هما ركنا الجملة الأساسيان، وما زاد عليهما غير المضاف إليه وصلة الموصول فهو قيد ، والقيود هي : أدوات الشرط ، وأدوات النفي، وحروف الجر، والمفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله ، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والتوابع الأربعة : النعت والعطف والتوكيد والبدل.

ويلحق المسند والمسند إليه – لأغراض بلاغية – أحوال منها الذكر والحذف ، أو التقديم والتأخير، أو التعريف والتنكير، أوالتقييد، أوالقصر، أوالخروج عن مقتضى الظاهر في المسند إليه وفي غيره ، وسنعرض في هذه المحاضرات لبعضها .

المحاضرة رقم : 05 / الحذف والذكر

منذ أن ظهرت العربية كلغة للتواصل والإبداع ومستخدموها ينحون بها الى الإيجـاز والاختصار ما وجدوا الى ذلك سبيلا ، والعرب تعد البليغ فيها من قدَّم فكرته بأوجز عبارة وألطف إشارة ، ومن هنا كان قولهم المعروف « خيرالكلام ما قلّ ودلّ ».

وبلاغة الحذف لا تقتصر على دلالة غيرها عليها، وإنما تظهر قيمتها في تنبيه المتلقي وإيقاظ شعوره للإحساس بالجزء المفقود من الترتيب اللغوي المعتاد، وهذا يدفع به – أي المتلقي – الى الانتباه والبحث والتأمل ، والغوص في أعماق الرسالة التي تلقاها للوصول إلى معناها الحقيقي الذي يريد المرسل أن يوصله إليه ، فالحذف ليس مجرد تخلص من زائد الكلام ، بل هو تنشيط لخيال المتلقي لإشعاره بالمتعة عندما يفك شفرة النص في تلك اللحظة فـ« المتذوق للأدب لا يجد مَتَاع نفسه في السياق الواضح جدا والمكشوف إلى حد التعرية ، والذي يسئ الظن بعقله وذكائه ، وإنما يجد متعة نفسه حيث يتحرك حسه وينشط ليستوضح ويتبين ويكشف الأسرار والمعاني وراء الإيحاءات والرموز.» [1]

ولم يفت الأوائل أهمية الحذف ومكانته إذ عَدُّوه من أدق أبواب البلاغة وأخطرها وقد وضعه ابن جني على رأس باب(شجاعة العربية)[2]، ووصفه عبد القاهر الجرجاني بقوله :« هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ. »[3]

ولنبدأ بمواضع الحذف ثم نشفعها بمواضع الذكر

---

1 – أبو موسى ، محمد محمد – خصائص التراكيب – مكتبة وهبة ، القاهرة – ط : 7 / 2006 – ص : 153–154

2 – ابن جني ، أبو الفتح عثمان – الخصائص– المكتبة العلمية ، بيروت – دط– دت– ج : 2 – ص : 360

3 – الجرجاني ، عبد القاهر – دلائل الإعجاز – دار المدني ، القاهرة – ط : 3 / 1992– ص : 146

I. الحذف

1- **حذف المسند إليه** : وهو الركن الأساسي في الجملة لذا حذفه يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل عليه عند حذفه من قرينة ، والأمر الآخر وجود المرجح للحذف على الذكر، أما الأمر الأول وهو وجود القرينة الدالة على المسند إليه عند حذفه فمرجعه إلى علم النحو، وأما الأمر الثاني وهو المرجح لحذفه على ذكره فمرده إلى دواع بلاغية ترجح حذف المسند إليه على ذكره ، والمسند إليه الذي يكثر حذفه هو: المبتدأ أو الفاعل.

أ – دواعي حذف المسند إليه إذا كان مبتدأ

أ.1 – الاحتراز عن العبث : وهو ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب أن ذكره يعد عبثا فيقلل من قيمة العبارة بلاغيا ، ولهذا الحذف مواضع :

- إذا وقع المبتدأ الذي هو المسند إليه في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَصْحابُ الْيَمِينِ ما أَصْحابُ الْيَمِينِ ؟ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾[الواقعة/27-29]، أي هم في سدر مخضود وطلح منضود.
- وإذا وقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْها﴾[فصلت/46]، أي فعمله لنفسه ، وإساءته عليها.
- وإذا وقع المبتدأ بعد القول وما اشتق منه ، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَها وَقالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾[الذاريات/29] ، أي أنا عجوز عقيم.

أ.2 – ضيق المقام عن إطالة الكلام إما لتوجع وإما لخوف فوات فرصة كقول الشاعر :

لم تبكين؟ مَنْ فقدتِ؟ فقالت ... والأسى غالب عليها : حبيبي

أو كقول من رأى نارا تشتعل في منزل : حريق ! تريد هذا حريق ، وقول الصياد: غزال. يريد: هذا غزال.

أ.3 – تيسير الإنكار عند الحاجة إلى الإنكار : هناك مواقف يصرح فيها المتكلم بذكر شيء ثم تدعوه اعتبارات خاصة إلى جحدها وإنكارها، مثال ذلك أن يذكر شخص بعينه في معرض الحديث عن الكرم والكرماء، فيبدي فيه أحد الحضور رأيه قائلا: بخيل شحيح متجنبا ذكره بصراحة لترك فسحة للإنكار إذا اقتضت الضرورة .

أ.4 – تعجيل المسرة بالمسند ، كأن يلوح شخص بجائزة فاز بها في مسابقة قائلا : جائزتي يريد هذه جائزتي.

أ.5 – إنشاء المدح أو الذم أو الترحم : فالمسند إليه إذا كان مبتدأ يترجح حذفه إذا كان في الكلام قرينة تدل عليه ، كقول عبدالله بن الزبير مادحا عمرو بن عثمان بن عفان :

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت**

أي هو فتى ... الخ

ب – دواعي حذف المسند إليه إذا كان فاعلا

الدواعي والأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة ولكنها لا تخرج عن كونها إما لفظية وإما معنوية.

ب.1 – فمن الدواعي اللفظية لحذف الفاعل

❖ الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ عاقَبْتُمْ فَعاقِبُوا بِمِثْلِ ما عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾[النحل/126]

أي بمثل ما عاقبكم المعتدي به ، فمراعاة للإيجاز أقيم المفعول مقام الفاعل.

❖ ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور نحو قولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته؛ إذ لو قيل «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين «سريرته وسيرته».

❖ ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم كما في قول الأعشى:

علّقتها عرضا وعلّقت رجلا * غيري وعلّق أخرى غيرها الرجل**

فالأعشى هنا قد بنى الفعل «علّق» ثلاث مرات للمجهول، لأنه لوذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام وزن البيت.

ب.2 – ومن الدواعي المعنوية لحذف الفاعل

❖ كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً﴾[النحل/126]، أي: خلق الله الإنسان ضعيفا.

❖ كون الفاعل مجهولا للمتكلم فلا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة ، وذلك كما تقول: «سرق متاعي»، لأنك لا تعرف ذات السارق.

❖ رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، كقولك : تصدّق بألف دينار.

❖ ورغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل: وذلك بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: «خلق الخنزير»

❖ رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل : بصون لسانه عن أن يجري بذكره ، كمن يقول في وصف شخص يرضى الهوان والذل : « يهان ويذل فلا يغضب».

❖ خوف المتكلم من الفاعل أو خوفه عليه ، كمن يقول: قتل فلان ، فلا يذكر القاتل خوفا منه أو خوفا عليه.

❖ عدم تحقق غرض معين في الكلام بذكر الفاعل ، نحو قوله تعالى: إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الذي إِذا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زادَتْهُمْ إِيماناً ﴾[الأنفال/2] قد بني الفعلان «ذكر وتلي» للمجهول لعدم تعلق الغرض بشخص الذاكر والتالي.

ونحو قول الفرزدق في مدح علي بن الحسين:

يغضي حياء ويغضي من مهابته ... فلا يكلم إلا حين يبتسم

فبني الفعل «يغضي» الثاني للمجهول ، لأن ذكر الفاعل هنا لا يحقق غرضا معينا في الكلام ، لأن معرفة ذات المغضي لا تعني السامع.

2- حذف المسند من دواعي حذف المسند سواء أكان خبرا أو فعلا إذا دل عليه دليل ما يلي

أ - دواعي حذف المسند الخبر

من هذه الدواعي الاحتراز من العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره ، وهذا من شأنه أن يكسب الأسلوب قوة ويضفي عليه جمالا.

ويكثر حذف الخبر لهذا الداعي أو الغرض إذا جاءت الجملة التي يرد فيها الحذف جوابا عن استفهام علم منه الخبر، كأن يسألك سائل : من أمير الشعراء ؟ فتجيب «أحمد شوقي» تريد: أحمد شوقي أمير الشعراء ، وكأن يسأل آخر: ماذ في يدك؟ فيجيب «كتاب» يريد: في يدي كتاب.

ويكثر حذف الخبر أيضا إذا كانت الجملة المحذوفة الخبر معطوفة على جملة اسمية أو معطوفا عليها جملة اسمية والمبتدآن مشتركان في الحكم نحو قوله تعالى: أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها ﴾[الرعد/35]؛ أي: وظلها دائم، ونحو قول الفرزدق:

وليس قولك من هذا بضائره ... العرب تعرف من أنكرت والعجم

يريد: والعجم تعرف من أنكرت أيضا.

ب - دواعي حذف المسند الفعل

وأهم دواعي حذف المسند الفعل الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره أيضا، ويكثر ذلك في جواب الاستفهام ، أي إذا جاءت الجملة المحذوفة المسند جوابا لسؤال محقق نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر/38] أي: ليقولون خلقهن الله.

ج- حذف المفعول به

والمفعول به قد يحذف لدواع وأغراض بلاغية، شأنه في ذلك شأن المسند إليه والمسند. ومن أهم هذه الدواعي والأغراض:

ج.1- إفادة التعميم مع الاختصار نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلى دارِ السَّلامِ﴾ [يونس/25] أي يدعو جميع عباده ، لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم.

وهذا التعميم يمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم كقولنا «يدعو جميع عباده» ولكن ذلك من شأنه أن يفوت مزية الاختصار أو الإيجاز.

ج.2 – تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم ، وذلك لعدم تعلق الغرض بذكر المفعول، لأن المراد في مثل هذه الحالة هو إفادة مجرد ثبوت الفعل للفاعل أو نفيه، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر/9]؟، فالمعنى: هل يستوي من لهم علم ومن لا علم لهم؟ بغض النظر عن المعلوم أيا كان نوعه.

ونحو قول البحتري:

إذا أبعدت أبلت وإن قربت شفت* فهجرانها يبلي ولقيانها يشفي**

فهو لم يقل: أبلتني وشفتني لعدم تعلق غرض الشاعر بذكر المفعول، لأن ما يريد أن يعبر عنه هو أن إبعادها بلاء وداء وتقريبها شفاء.

ج.3- مجرد الاختصار أوالإيجاز: نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف/143] أي: أرني ذاتك. ونحو: أصغيت إليه، أي أصغيت إليه أذني.

ج.4 – تحقيق البيان بعد الإبهام، وذلك لتقرير المعنى في النفس : ويكثر ذلك في فعل المشيئة أو الإرادة أو نحوهما إذا وقع فعل شرط فإن الجواب يدل عليه ويبينه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾[البقرة/ 253] ، أي: ولو شاء الله ألا يقتتلوا أو عدم اقتتالهم ما اقتتلوا. فإنه لما قيل: «ولو شاء» علم السامع أن هناك شيئا تعلقت المشيئة الإلهية به لكنه خفيّ مبهم، فلما جيء بجواب الشرط صار بينا واضحا يقع في النفس.

ويكثر حذف المفعول به أيضا في الفواصل نحو «يخشى» من قوله تعالى:﴿طه ما أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقى إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشى﴾[طه/ 1-3]، ونحو «أعطى واتقى» من قوله تعالى كذلك: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرى﴾[الليل/ 5-7]. فحذف

المفعول في هذه الأمثلة وما أشبهها هو للمحافظة على وحدة الحرف الأخير من الفواصل والذي ينزل في النثر المسجوع منزلة حرف الروي في الكلام المنظوم.

المحاضرة رقم : 06 / الحذف والذكر(تابع)

II. الذكــر

1- ذكر المسند إليه

الأصل في المسند إليه أن يذكر في الكلام ، ولا ينبغي العدول عنه إلا إذا كان هناك قرينة في الكلام ترجح الحذف والاحتراز عن العبث ، وأهم الدواعي والأغراض التي ترجح ذكر المسند إليه على حذفه هي :

أ – ضعف التعويل والاعتماد على القرينة : أي يكون ذكر المسند إليه للاحتياط ، لأن فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة، إما لخفائها أو لعدم الوثوق بنباهة السامع ، مثل أن يسأل جندي جنديا آخر عن توصيات قائدهما فيجيبه ؛ القائد قال كذا وكذا بذكر المسند إليه لأن ذكره أبلغ لضعف التعويل والاعتماد على القرينة وحدها لغفلة أو عدم تنبه السامع.

ب – القصد إلى زيادة التقرير والإيضاح : نحو قوله تعالى : ﴿أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[البقرة/5] ، ففي تكرير اسم الإشارة «أولئك» زيادة تقريروإيضاح لتميزهم بالشرف على غيرهم.

ج – بسط الكلام والإطناب فيه بذكر المسند إليه ولو دل عليه دليل، وذلك حيث يكون الإصغاء فيه من السامع مطلوبا للمتكلم لجلال قدره أو قربه من قلبه.

ومن أجل ذلك يطال الكلام مع الأحبّاء وذوي القدر وأولي العلم تلذذا بسماعهم وتشرفا بخطابهم وانتفاعا بكلامهم ، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السّلام :﴿وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى؟ قالَ هِيَ عَصايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْها وَأَهُشُّ بِها عَلى غَنَمِي وَلِيَ فِيها مَآرِبُ أُخْرى﴾[طه/ 17-18] ، وكان يكفيه في غير هذا المقام أن يقول في الجواب «عصا» .

د – إظهار تعظيم المسند إليه بذكر اسمه نحو قولك: الله ربي ومحمد نبيي، والإسلام ديني في جواب من سألك : من ربك؟ ومن نبيك؟ وما دينك؟

هـ- إظهار تحقيره وإهانته: وذلك لما يحمله اسمه ويدل عليه من معنى الحقارة، كقولك: إبليس اللعين هو الذي أخرج آدم من الجنة. في جواب من سألك: من أخرج آدم من الجنة؟

و- التبرك والتيمن باسمه : كقولك: «محمد رسول الله خير الخلق.»

ز - الاستلذاذ بذكره وذلك في كل ما يهواه المرء ويتوق إليه ويعتز به ، ويكثر هذا في شعر العذريين ، كقول مجنون لبنى :

ألا ليت لبنى لم تكن لي خُلةً * ولم تلقني لبنى ولم أدر ماهيا**

2- **ذكر المسند**

المسند كالمسند إليه الأصل فيه الذكر، ولهذا لا يعدل عنه إلا لقرينة في الكلام تبرر حذفه. ومن الأغراض التي ترجح ذكر المسند:

أ - الاحتياط لضعف القرينة وعدم التعويل عليها ومن أمثلة هذا النوع قولهم : عقل في السماء وحظ مع الجوزاء ، فلو حذف المسند «مع الجوزاء» لما دل عليه مسند الجملة الأخرى السابقة وهو «في السماء» دلالة قاطعة، إذ يحتمل أن يكون الحظ عاثرا كما هو شأن الكثيرين من أرباب المواهب والعقول.

ب - التعريض بغباوة السامع : وذلك مثل قولنا: «سيدنا محمد نبينا»، في جواب من قال: من نبيكم؟ تعريضا بالسامع وأنه لو كان ذكيا لم يسأل عن «نبينا» وهو المسند هنا، لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه. ومن أجل ذلك يجاب بذكر أجزاء الجملة إعلاما بأن مثل هذا السائل غبي لا يكفي معه إلا التنصيص ، لعدم فهمه بالقرائن الواضحة.

ج - إفادة أن المسند فعل أو اسم : فإن كان فعلا فهو يدل بأصل وضعه على التجدد والحدوث

مقيدا بأحد الأزمنة الثلاثة بطريق الاختصار، وإن كان اسما فهو يفيد بأصل وضعه كذلك الثبوت من غير دلالة على الزمان.

المحاضرة رقم : 7 / التقديم والتأخير

I. تقديم المسند والمسند إليه

لم يغب عن الأوائل أهمية أمر التقديم والتأخير ؛ فهاهو عبدالقاهر يجلِّي هذه الأهمية بأنصع عبارة جاعلا التقديم والتأخير من أهم الوسائل التعبيرية التي تعود إليها مزية استحسان قول أو تقديمه لأنه « باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال

يفترُّ لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ، ولطُف عندك أن قدم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان.»

ليس من الممكن النطق بأجزاء أي كلام دفعة واحدة ، من أجل ذلك كان لا بد عند النطق بالكلام من تقديم بعضه وتأخير بعضه الآخر، وهذا التقديم والتأخير لا يرد اعتباطا في نظم الكلام وتأليفه ، وإنما يكون عملا مقصودا يقتضيه غرض بلاغي أو داع من دواعيها، وليس هناك مبرر لاختصاص كل من المسند إليه والمسند بدواع خاصة عند تقديم أحدهما أو تأخيره عن الآخر، لأنه إذا تقدم أحد ركني الجملة تأخر الآخر، فهما متلازمان ، وأهم الدواعي والأغراض البلاغية التي توجب التقديم والتأخير في الكلام هي:

1 – **التشويق إلى المتأخر إذا كان المتقدم مشعرا بغرابة** ؛ نحو قول الشاعرمحمد بن وهيب يمدح المعتصم :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحا وأبو إسحق والقمر**

فهنا قدم المسند إليه وهو «ثلاثة» واتصف بصفة غريبة تشوق النفس إلى الخبر المتأخر، وهي «تشرق الدنيا ببهجتها» ، فإشراق الدنيا أمر يشوق النفس إلى أن تعرف هذه الأشياء الثلاثة التي جعلت الدنيا بحسنها تتألق وتضيء ، فإذا عرفت النفس ذلك تمكن الخبر المتأخر فيها واستقر.

2 – **تعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير** نحو: المرتبة الأولى في الدفعة كانت من نصيبك ، ونحو: ببراءة المتهم حكم القاضي ، والتعجيل بالمساءة نحو: الفشل مُني به الكسول.

3 – **كون المتقدم محط الإنكار والتعجب:** نحو قوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [مريم/46] ؟ فإنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله أَرَاغِبٌ أَنْتَ ولم يقل «أأنت راغب» وذلك لأهمية المتقدم وشدة العناية به ، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها.

ومن أمثلته شعرا قول أبي فراس الحمداني:

أمثلي تقبل الأقوال فيه؟ ***ومثلك يستمر عليه كذب؟

4 – **النص على عموم السلب أو سلب العموم** : فالنص على عموم السلب يعني شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه ، ويكون عادة بتقديم أداة من أدوات العموم على أداة نفي

كقول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن**

فالمعنى هنا: أن الإنسان لا يدرك كل أمانيه ، وإنما هو يدرك بعضها ويفوته بعضها الآخر.

5 – **تقوية الحكم وتقريره:** وذلك كقولك عن شخص كريم: «هو يعطي الجزيل»، فأنت لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا أن تعرض بإنسان آخر يعطي القليل ، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، فتقديم المسند إليه «هو» وتكريره في الضمير المستتر في «يعطي» أدى إلى تقوية الحكم وتقريره.

6 – **التخصيص:** وهذا يعني أن المسند إليه قد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي بشرط أن يكون مسبوقا بحرف نفي نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله ولكنه مقول غيري. فأنت في هذا المثال تنفي وقوع المقول منك، ولكنك لا تنفي وقوعه من غيرك. ولهذا لا يصح: ما أنا قلت هذا ولا غيري. فتقديم المسند إليه «أنا» أفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك.

7 – **التنبيه على أن المتقدم خبر لا نعت** : وذلك خاص بتقديم الخبر المسند على المبتدأ المسند إليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتاعٌ إِلى حِينٍ﴾[الأعراف/24]، فالشاهد هنا هو في قوله: «ولكم مستقر» فلو قال «ومستقر لكم» لتوهم ابتداء أن «لكم» نعت وأن خبر المبتدأ سيذكر فيما بعد، وذلك لأن حاجة النكرة إلى النعت أشد من حاجتها إلى الخبر، ولذلك تعين تقديم المسند للتنبيه على أنه خبر لا نعت.

II. **تقديم متعلقات الفعل عليه :**

1 – فمن تقديم المفعول على الفعل قولك : «محمدا أكرمت» والأصل «أكرمت محمدا»، فإن في قولك بالتقديم «محمدا أكرمت» تخصيصا لمحمد بالكرم دون غيره، وذلك بخلاف قولك «أكرمت محمدا»، لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاع الكرم على أي مفعول شئت، بأن تقول: أكرمت خالدا أو عليا أو غيرهما. فتقديم المفعول على الفعل هنا قصد به اختصاصه به، أي اختصاص محمد دون غيره بالإكرام.

2 – ومن تقديم الجار والمجرور على الفعل قوله تعالى: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾[آل عمران/109]، فإن تقديم الجار والمجرور دال على أن مرجع الأمور ليس إلا لله وحده، على حين لو وردت الآية من غير تقديم وقيل: «ترجع الأمور إلى الله» لاحتمل إيقاع مرجع الأمور إلى غير الله وهذا محال.

3 – ومن تقديم الحال على الفعل قولك : «مبكرا خرجت إلى عملي» تخصيصا لحالة التبكير بالخروج دون غيرها من الحالات ، وذلك بخلاف قولك: «خرجت إلى عملي مبكرا» لأنك في تقديمك الفعل تكون بالخيار في إيقاعه مقيدا بأي حالة شئت ، بأن تقول: خرجت إلى عملي متأخرا أو مسرعا أو مسرورا أو غير ذلك ، وكذلك يجري الأمر في بقية متعلقات الفعل.

وعلماء البلاغة ومنهم الزمخشري يرون أن تقديم متعلقات الفعل عليه على النحو السابق إنما هو للاختصاص. ولكن ابن الأثير يرى أن تقديم متعلقات الفعل عليه يكون لواحد من غرضين: أحدهما الاختصاص، والآخر مراعاة نظم الكلام ، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم وإذا أخر المقدم زال ذلك الحسن ، وهذا الوجه عنده أبلغ وأوكد من الاختصاص ، فمن «الاختصاص» قوله تعالى ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر/66]. فإنه إنما قيل:«بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ» ولم يقل: «بل اعبد الله» لأن المفعول وهو لفظ الجلالة «الله» إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، من الثاني وهو التقديم لمراعاة نظم الكلام قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ [الحاقة/30–31]، فإن تقديم الجحيم على التصلية وإن كان فيه تقديم المفعول على الفعل إلا أنه لم يكن ههنا للاختصاص ، وإنما هو مراعاة لانتظام الفواصل ، ولا مراء في أن هذا النظم على هذه الصورة أحسن مما لو قيل: «خذوه فغلوه ثم صلوه الجحيم» ، ولهذا النوع من التقديم نظائر كثيرة في القرآن.

المحاضرة رقم : 8 / القصر

القصر لغة: الحبس، قال الله تعالى : ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[الرحمن/72] ، أي قصرن وحبسن على أزواجهن فلا يطمحن لغيرهم ، واصطلاحًا: هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. والشيء الأول : هو المقصور، والشيء الثاني : هو المقصور عليه.

ولأسلوب القصر طرفان وله طرقه المختلفة التي يؤدى بها، كما له أقسامه باعتبار الحقيقة والإضافة ، وباعتبار حال المخاطب ، وباعتبار الطرفين.

1 – طرق القصر : للقصر طرُق كثيرة ، وأشهرها في الاستعمال أربعة هي:

أ– يكون القصر «بالنفي والاستثناء» وفي هذه الحالة يكون المقصور عليه ما بعد أداة الاستثناء نحو: «ما شوقي إلا شاعر» أو «ما شاعر إلا شوقي».

ب – يكون القصر «بإنما» ويكون المقصور عليه معها مؤخرا وجوبا نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر/28]

ج – يكون القصر بالعطف بـ «لا» و«بل» و«لكن» فإن كان العطف ب «لا» كان المقصور عليه مقابلا لما بعدها ، وإن كان العطف ب «لكن» و «بل» كان المقصور عليه ما بعدهما.

نحو: الأرض متحركة لا ثابتة ، ماالأرض متحركة بل ثابتة ، ماالأرض متحركة لكن ثابتة

د– يكون القصر «بتقديم ما حقه التأخير» وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة/5] أي نخصك بالعبادة والاستعانة.

2– أقسام القصر يقسم البلاغيون القصر إلى ثلاثة أقسام:

أ– القصر باعتبار الحقيقة والواقع وينقسم إلى :

أ.1– قصر حقيقي : وهو أن يختص المقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع، بألا يتعداه إلى غيره أصلًا ، نحو: لا إله إلا الله.

أ.2– وقصر إضافي : وهو أن يختص المقصور عليه بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر مُعَين ، لا لجميع ما عداه ، نحو: ما خليل إلا مسافر، فإنك تقصد قصر السفر عليه بالنسبة لشخص غيره ، كعلي مثلًا ، وليس قصدك أنه لا يوجد مسافر سواه ؛ إذ الواقع يشهد ببطلانه.

ب – القصر باعتبار الطرفين : ينقسم القصر باعتبار طرفيه «المقصور والمقصور عليه» سواء أكان القصر حقيقيًّا أم إضافيًّا إلى نوعين:

ب.1– قصر صفة على موصوف : هو أن تُحبس الصفة على موصوفها، وتُخْتَص به، فلا يتَّصف بها غيره ، وقد يتصف هذا الموصوف بغيرها من الصفات.

مثاله من الحقيقي: «لم يبن الأهرام إلا المصريون» فالقصر هنا قصر صفة على موصوف قصرا حقيقيا، قصرا يراد به أن صفة بناء الأهرام مقصورة على المصريين لم تتجاوزهم إلى سواهم من الناس.

ومثاله من الإضافي «لا يتحمل الشدائد إلا الأقوياء» ففي هذا القصر الإضافي قصرت صفة تحمل الشدائد على الأقوياء بمعنى أنها لا تتجاوز الأقوياء إلى غيرهم ، وإن كان الموصوف يتجاوزها إلى غيرها من الصفات.

ب.2- قصر موصوف على صفة ، هو أن يُحبَس الموصوف على الصفة ويختص بها دون غيرها، وقد يُشاركه غيره فيها.

وهذا النوع من القصر في الحقيقي لا يكاد يوجد ، وذلك لأن أي موصوف له من الصفات ما يتعذر الإحاطة بها.

ومثاله من الإضافي نحو: «ما المتنبي إلا شاعر»، فقد قصر المتنبي على صفة الشاعرية لا يتجاوزها إلى غيرها من الصفات كالخطابة والكتابة ، وإن كانت صفة «الشاعرية» تتجاوز المتنبي إلى غيره من الناس.

ج- **القصر باعتبار حال المخاطب** : ينقسم القصر الإضافي بنوعيه السابقين (قصر موصوف على صفة أو العكس)على حسب حال المخاطَب إلى ثلاثة أقسام : قصر إفراد ، وقصر قلب ، وقصر تعيين.

ج.1- قصر إفراد : إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو: «الكريم محمد لا علي» وكان المخاطب يعتقد اشتراك محمد وعلي في صفة الكرم كان القصر «قصر إفراد».

وإذا كان المخاطب مترددا لا يدري أيهما الكريم كان القصر «قصر تعيين».

ج.2- قصر قلب : إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته كاعتقاده أن الكريم علي لا محمد كان القصر «قصر قلب».

ج.3- قصر تعيين : إذا كان المخاطب مترددا لا يدري أيهما الكريم كان القصر «قصرتعيين».

المحاضرة رقم : 9 / الفصل والوصل

إن أسلوب الفصل والوصل في التراكيب العربية من المباحث البلاغية الهامة التي تعين على فهم دلالاتها ، ومعرفة كيفية انتظام كلماتها وارتباط جملها ، والكشف عن العلاقات بينها ، مما جعل هذا المبحث يعد أنموذجا من اهتمام القدماء بدراسة الأساليب ، حتى جعل بعضهم* جماع البلاغة في « معرفة الفصل من الوصل» [1] وإنما كان الفصل والوصل بهذه

* سماه الجاحظ (الفارسي) وهو لا يقصد أبا علي الفارسي (377هـ) كما يتوهم ؛ بل يقصد أحدا منسوبا إلى الفرس ، لأن أبا علي جاء بعد الجاحظ (255هـ)

1 – الجاحظ ، أبوعثمان عمرو بن بحر – البيان والتبيين – ج :1 – ص : 88

المكانة لأهميته في تحقيق المعنى وإظهاره من الكلام حتى يدركه المتلقي في جمال وجلاء ، فيتحقق بذلك كمال الفائدة بإصابة المعنى وملاءمة المقام ، وهذه هي البلاغة الحقة.

1- **تعريف الوصل والفصل**

الوصل عطف جملة على أخرى بالواو دون سائر حروف العطف الأخرى ، والفصل ترك هذا العطف بين الجملتين ، والسبب في الاقتصار على الواو لأنها هي الأداة التي تخفى الحاجة إليها ويتطلب فهم العطف بها دقة في الإدراك ، وسبب ذلك أنها لا تدل إلا على مطلق الجمع والاشتراك ، أما غيرها من أحرف العطف فتفيد مع الاشتراك معاني زائدة كالترتيب مع التعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في «ثم» وهلم جرا ، وهذا رأي الجرجاني بينما ذهب بعض البلاغيين إلى أن الوصل يكون بالواو وبغيرها من حروف العطف ؛ يقول عبد المتعال الصعيدي : « وقد ذهب السّكّاكي إلى أن كلا من الوصل والفصل يأتي في عطف الجمل والمفردات ، وفي العطف بالواو وغيره من حروف العطف ، وأن المعول عليه في ذلك هو الجهة الجامعة ، فمتى وجدتْ صح العطف في الجمل وغيرها ... وقد انتصر للسّكّاكي في هذا بعض مؤلفي عصرنا والحق ما جرى عليه عبدالقاهر وغيره.» [1]

ولكل من الفصل والوصل بالواو في الكلام مواضع خاصة تدعو إليها الحاجة ويقتضيها المقام نعرض لبعضها بإيجاز.

2- **مواضع الفصل** ، يجب الفصل في خمسة مواضع :

أ – أن يكون بين الجملتين اتحاد تام ، وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيدا للأولى ، أو بيانا لها، أو بدلا منها ، ويقال حينئذ إن بين الجملتين «كمال الاتصال»

❖ مثال الفصل للتوكيد : كقوله تعالى: ﴿ فَمَهِلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [الطارق/17]

❖ مثال الفصل للبيان : قوله تعالى : ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يبْلَى﴾ [طه/ 120] ، فجملة (قال يا آدمُ): بيانٌ لما وسوسَ به الشيطانُ إليه.

❖ مثال الفصل للبدل : قوله تعالى : وَاتقُوا الذي أَمَدكُم بِماَ تَعْلَمُونَ ، أَمدكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ [الشعراء/ 132-133]

ب – والموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها الفصل بين الجمل هو: أن يكون بين الجملتين «تباين تام»، وذلك بأن تختلفا خبرا وإنشاء، أو بألا تكون بينهما مناسبة ما، ويقال حينئذ إن بين الجملتين «كمال الانقطاع»

---

1 – الصعيدي ، عبدالمتعال – بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح – مكتبة الآداب ، القاهرة – ط: 1 / 2009- ص : 278

❖ مثال الاختلاف خبرا وإنشاء : قول الشاعر حَوْط بن رئاب الأسدي:

لا تحسب المجد تمرا أنت آكله * لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا**

❖ مثال عدم وجود المناسبة : قول الشاعر:

وإنما المرء بأصغريه * كل امرئ رهن بما لديه**

ج – والموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها الفصل بين الجملتين هو أن تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى ، ويقال حينئذ إن بين الجملتين «شبه كمال الاتصال» نحو قول الشاعر (غير معروف) :

زعَمَ العَواذلُ أنني في غَمْرَةٍ* صَدَقوا ولكن غمَرتي لا تَنْجَلي**

د – الموضع الرابع: «شبه كمال الانقطاع» وهو أن تُسبق جملة بجملتين يصح عطفها على الأولى لوجود المناسبة ، ولكن في عطفها على الثانية فساد في المعنى ، فيُترك العطف بالمرة ؛ دفعًا لتوهم أنه معطوف على الثانية ، نحوقول الشاعر(غير معروف) :

وتظن سلمى أنني أبغي بها * بدلًا أَراها في الضلال تهيم**

فجملة «أراها» يصح عطفها على جملة «تظن» ، لكن يمنع من هذا توهم العطف على جملة «أبغي بها» فتكون الجملة الثالثة من مظنونات سلمى ، مع أنه غير المقصود ؛ ولهذا امتنع العطف بتاتًا ووجب أيضًا الفصل.

هـ – الموضع الخامس: «التوسط بين الكمالين مع قيام المانع» وهو كون الجملتين متناسبتين وبينهما رابطة قوية ، لكن يمنع من العطف مانع ، وهو عدم التشريك في الحكم ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة / 14]

3 – مواضع الوصل : ويجب الوصل بين الجملتين في ثلاثة مواضع:

أ – إذا اتفقت الجملتان في الخبرية والإنشائية وكانت بينهما مناسبة تامة في المعنى ، ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما.

فمثال الخبريتين قوله تعالى:﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار/13-14]

ومثال الإنشائيتين قوله تعالى: فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ.

ب– دفع توهُّم غير المراد ؛ وذلك إذا اختلفت الجملتان في الخبرية والإنشائية ، وكان الفصل يُوهِم خلاف المقصود ، كما تقول مجيبًا لشخص بالنفي: «لا وشفاه الله» لمن يسألك : هل برئ عليٌّ من المرض؟ فترك الواو يُوهم السامع الدعاء عليه ، وهو خلاف المقصود.

ج- إذا كان «للجملة الأولى» محل من الإعراب، وقُصِدَ تشريك «الجملة الثانية» لها في الإعراب حيث لا مانع، نحو: «عليٌّ يقول ويفعل»

محاضرة رقم : 10 / الإيجاز والإطناب والمساواة

كلُّ ما يجُول في الصدر من المعاني ، ويَخطُر بالبال لا يعدُو التعبير عنه بطريق من طرق ثلاث:

أولاً – إذا جاء التعبير على قدر المعنى ، بحيث يكون اللفظ مساوياً لأصل ذلك المعنى ، فهذا هو «المساواة» وهي الأصل الذي يكون أكثر الكلام على صورته .

ثانياً – إذا نقص التعبير على قدر المعنى الكثير، فذلك هو «الايجاز»

ثالثا- إذا زاد التعبير على قدر المعنى لفائدة ، فذاك هو «الإطناب» فإن لم تكن الزيادة لفائدة فهي حشو أوتطويل.

1- **الإيجاز:** وهو وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة ، وافية بالغرض المقصود ، مع الإبانة والإفصاح كقوله تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾ [الأعراف/199] ، وينقسم الإيجاز إلى قسمين ، إيجاز قصرٍ وإيجاز حذف :

أ – إيجاز القصر: يكون بتضمين المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة من غير حذف ، كقوله تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة/179] ، فان معناه كثير، ولفظه يسير.

ب- إيجاز الحذف : يكون بحذف شيء من العبارة لا يخلّ بالفهم ، عند وجود ما يدل على المحذوف ، من قرينة لفظية أو معنوية وذلك المحذوف إما أن يكون:

– حرفا من حروف المباني : كقوله تعالى (ولم أكُ بغياً) – أصله: ولم اكن.

– حرفا من حروف المعاني : قول عاصم المنفري

رأيت الخمر جامدة وفيها * خصال تفسد الرجل الحليما**

فلا والله اشربها حياتي * ولا أسقى بها أبدا نديما**

– كلمة مفردة : كقوله تعالى (وجاهدوا في الله حق جهاده) أي: في سبيل الله

– جملة واحدة : كقوله تعالى : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة/213] أي فاختلُفوا: فبعث.

– جُمَلا – كقوله تعالى ﴿فأرسلون يوسف أيها الصديقُ﴾ [يوسف/46]أي فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه فأتاه ، وقال له: يوسف...

ودواعي الإيجاز كثيرة : منها الاختصار، وتسهيل الحفظ وتقريب الفهم ، وضيق المقام ، وإخفاء الأمر على غير السَّامع ، والضجر والسآمة ، وتحصيل المعنى الكثير باللفظ اليسير ... الخ.

ويُستحسن «الإيجاز» في الاستعطاف ، وشكوى الحال ، والاعتذارات ، والتعزية ، والعتاب ، والوعد والوعيد والتوبيخ ، ورسائل الملوك...

2– الإطناب

أ – تعريف الإطناب وصوره

الإطناب : زيادة اللفظ على المعنى لفائدة ، أوهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عن متعارف أوساط البلغاء لفائدة تقويته وتوكيده – نحو قوله تعالى : ﴿قال رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم/4] أي: كبرتُ فاذا لم تكن في الزيادة فائدة ، سمي «تطويلا» نحو قول عدي العبادي في جذيمةَ الأبرش

وقدَّدت الأديم لراهشيه * وألفى قولها كذباً وميناَ**

وإن كانت الزيادة في الكلام غير متعينة سمي «حشواً»كقول زهير بن أبي سلمى:

وأعلمُ علم اليوم والأمس قبله * ولكنني عن علم ما في غد عمي**

ب– دواعي الاطناب كثيرة : منها تثبيت المعنى ، وتوضيح المراد، والتوكيد ، ودفع الايهام ، ونورد في مايلي بعض صور الإطناب :

ب.1– **الإيضاح بعد الإبهام** : وهو أن يجمل المعنى ويبهم ثم يفصّل ويبين، فيبدو في صورتين مختلفتين ، وعندئذ يقع في النفس أطيب موقع ، ويتمكن لديها أفضل تمكّن؛من ذلك قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [الصف/ 10–11] فقد أجملت التجارة التي تنجي من العذاب ثم فُصلت بعد ذلك وبُينت.

ب.2– **ذكر الخاص بعد العام** : والغرض البلاغي من هذا النوع من الإطناب هو التنبيه على فضل الخاص وزيادة التنويه بشأنه ، حتى كأنه ليس من جنس العام.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى﴾ [البقرة/238]، فقد خص الله الصَّلاةِ الْوُسْطى أي صلاة العصر بالذكر مع أنها داخلة في عموم الصلوات تنبيها على فضلها الخاص حتى كأنها لفضلها جنس آخر مغاير لما قبلها.

ب.3- **ذكر العام بعد الخاص:** والغرض من ذلك هو إفادة العموم مع العناية بشأن الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ﴾[نوح/28] فلفظ «لي ولوالدي» زائد في الآية لدخول معناه في عموم المؤمنين والمؤمنات.

ب.4- **التكرير لغرض** : والمراد به تكرير المعاني والألفاظ ، وحدّه هو دلالة اللفظ على المعنى مردّدا ، ودواعي الإطناب بالتكرير كثيرة منها:

- طول الفصل كقول الشاعر أبوفراس الحمداني :

وإن امرأ دامت مواثيق عهده * على مثل هذا إنه لكريم**

- تأكيد الإنذار: نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر/3-4] فقوله: كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ زيادة في تأكيد الإنذار.

- زيادة الترغيب في العفو: نحو قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلادِكُمْ عَدُوّاً لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التغابن/15]

ب.5- **الاعتراض:** وهو أن يؤتى في أثناء الكلام بلفظ يتوسط أجزاء جملة أو جملة تتوسط جملتين متصلين في المعنى ويكون لا محل لها من الإعراب وهذا لفائدة غير دفع الإبهام ، ومن أغراض هذا الاعتراض :

- التنزيه: وذلك كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَناتِ- سُبْحانَهُ- وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ﴾ [التغابن/15]. فجملة «سبحانه» في الآية الكريمة معترضة في أثناء الكلام لغرض بلاغي هو المسارعة إلى تنزيه المولى جل شأنه وتقديسه عما ينسبون إليه.

- الدعاء: ومن أمثلته قول عوف بن مُحَلِّم الشيباني يشكو كبره وضعفه:

إن الثمانين – وبلّغتها- * قد أحوجت سمعي إلى ترجمان**

فقوله «وبلغتها» جملة معترضة بين اسم إن وخبرها قصد الشاعر بها الدعاء لمن يخاطبه استدرارا لعطفه عليه.

- التحسر: ومنه قول إبراهيم بن المهدي في رثاء ابنه:

وإني «وإن قدّمت قبلي» لعالم * بأني «وإن أخّرت» منك قريب**

ففي البيت هنا إطناب بالاعتراض في كل من شطريه، هو في الشطر الأول «وإن قدمت قبلي»، وهو في الثاني «وإن أخرت»، والغرض البلاغي الذي قصد إليه الشاعر من وراء هذين الاعتراضين هو إظهار الأسى والتحسر على أن الموت سبق إلى ولده.

ب.6- **التذييل:** وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتوكيد وهو قسمان :

* تذييل جار مجرى المثل، وذلك إن استقل معناه واستغنى عما قبله ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً﴾ [الإسراء/81]، فجملة إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً تعقيب على الجملة السابقة تشتمل على معناها توكيدا لها، وهي في الوقت ذاته مستقلة بمعناها لا يتوقف فهمها على فهم ما قبلها، ولهذا يقال إنها إطناب بالتذييل جار مجرى المثل.

* تذييل غير جار مجرى المثل: وهو الكلام الذي لا يستقل بمعناه، ولا يفهم الغرض منه إلا بمعونة ما قبله، كقوله تعالى:﴿ذلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ/17]؟ فقوله تعالى: وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ؟ تذييل لقوله: ذلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وقد جاء هذا التذييل توكيدا لما قبله لاشتماله على معناه ، ولكنه هو غير مستقل بمعناه ولا يفهم الغرض منه إلا بمعونة ما قبله.

ب.7- **الاحتراس:** وهو أن يأتي المتكلم بمعنى يمكن أن يدخل عليه فيه لوم ، فيفطن لذلك ويأتي بما يدفع به هذا التوهم ، كقول طرفة بن العبد:

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمي**

فقوله: «غير مفسدها» احتراس وتحرز من المقابل وهو محو معالمها.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

1) الأخضري ، عبدالرحمن – **الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون** – دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء (المغرب) – ط : 1 / 2015
2) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر – **البيان والتبيين** – مكتبة الخانجي ، القاهرة – دط / 2003
3) الجارم ، علي ومصطفى أمين – **البلاغة الواضحة** – دار العلم الحديث ، دمشق – دط /1999
4) الجرجاني ، عبد القاهر – **دلائل الإعجاز** – دار المدني ، القاهرة – ط : 3 / 1992
5) ابن جني ، أبو الفتح عثمان – **الخصائص**– المكتبة العلمية ، بيروت – دط– دت
6) حسين ، عبدالقادر– **أثر النحاة في البحث البلاغي**– دار غريب، القاهرة – دط/1998–
7) الخنين، ناصر بن عبدالرحمن–**النظم القرآني في آيات الجهاد**– مكتبة التوبة، الرياض– ط:1/1996
8) الرافعي، مصطفى صادق– **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**– دارالكتاب العربي، بيروت– ط:5/1999
9) زايد ، علي عشري – **البلاغة العربية** – مكتبة الآداب ، القاهرة – ط : 10 / 2017
10) سيبويه ، عمرو بن عثمان – **الكتاب** – دار الجيل ، بيروت – ط : 01 / دت
11) الصعيدي ،عبدالمتعال– **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح** – مكتبة الآداب، القاهرة – ط: 1/2009
12) ضيف ، شوقي – **البلاغة تطور وتاريخ** – دار المعارف ، القاهرة – ط : 08 / 1990
13) طبانة ، بدوي – **البيان العربي** – دار الثقافة ، بيروت – دط /1986
14) طبانة ، بدوي – **علم البيان** – دار الثقافة ، بيروت – دط /1981
15) عبدالمطلب ، محمد – **البلاغة والأسلوبية** – الشركة المصرية للنشر، القاهرة – ط : 1 / 1994
16) عتيق ، عبدالعزيز – **في تاريخ البلاغة العربية** – دار النهضة العربية ، بيروت – دط– دت
17) عتيق ، عبدالعزيز – **علم البيان** – دار النهضة ، بيروت – دط / 1985
18) عتيق ، عبدالعزيز – **علم المعاني** – دار النهضة ، بيروت – دط / 1985
19) فيود،بسيوني–**علم البديع دراسة تاريخية لأصول البلاغة**– مؤسسة المختار،القاهرة– ط:3–2011
20) فيود، بسيوني– **علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية** – مؤسسة المختار، القاهرة – ط : 4– 2015
21) القزويني ، الخطيب – **الإيضاح في علوم البلاغة**– دار الكتاب العربي، بيروت– ط : 1 / 2004
22) القزويني ، الخطيب – **تلخيص المفتاح** – المكتبة العصرية ، بيروت– ط : 1 / 2002
23) المبارك ، مازن – **الموجز في تاريخ البلاغة** – دار الفكر ، دمشق – ط : 6 / 2006
24) المراغي ، أحمد مصطفى – **علوم البلاغة** – المكتبة العصرية ، بيروت – ط : 1 / 2005
25) المطعني،عبد العظيم– **المجاز في اللغة والقرآن الكريم**– مكتبة وهبة ، القاهرة – ط : 2 / 2007
26) ابن المعتز، أبو العباس عبدالله – **البديع** – دار الجيل، بيروت – ط :1 /1990
27) أبو موسى ، محمد محمد – **خصائص التراكيب** – مكتبة وهبة ، القاهرة – ط : 7 / 2006
28) الهاشمي ، أحمد – **جواهر البلاغة** – شركة القدس ، القاهرة – دط / 2009